الأمم المتحدة

E/ECA/COE/37/10

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
26 February 2018
Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط

والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع السابع والثلاثون

أديس أبابا، ١١و١٢ أيار/مايو ٢٠١٨

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت •

المسائل النظامية

تقرير عن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له

مقدمة

١- يتضمن هذا التقرير موجزا عن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) التابع له للفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٧ إلى آذار/مارس ٢٠١٨. ويشمل التقرير الدعم المقدم من أجل تنفيذ مقررات مختارة صادرة عن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي وخطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في إطار آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا، والمقدم إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والجماعات الاقتصادية الإقليمية. ويُعرض الدعم المقدم من وكالات الأمم المتحدة، بشكل مشترك وفردي، استنادا إلى إطار المجموعات المواضيعية لآلية التنسيق الإقليمية.

أولا- تنفيذ مقررات مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي

٢- قدمت منظومة الأمم المتحدة الدعم لتنفيذ مقررات الاتحاد الأفريقي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى العموم، فإن المقررات تتصل بأولويات الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة التابع له، لا سيما في مجالات من قبيل التكامل الإقليمي والتجارة، والهياكل الأساسية.

• E/ECA/COE/37/1

ألف- وضع إطار قاري لتعزيز الاستثمار في الهياكل الأساسية العابرة للحدود

٣- بناء على المقرر ٥٦٣ الصادر عن الاتحاد الأفريقي الذي يدعو فيه مؤتمر القمة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة لنيباد إلى التعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والجهات المعنية الأخرى في وضع إطار مشترك لتنسيق السياسات والقوانين والأنظمة من أجل تعزيز التمويل الخاص الموجه خصيصا للمشاريع الستة عشر المحددة في برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا. وبعد وضع تصور شامل للسياسات والقوانين والأنظمة ذات الصلة في جميع أنحاء المنطقة، وُضع قانون نموذجي يتناول التحديات الرئيسية التي يواجهها القطاع الخاص في الاستثمارات، بما في ذلك الشفافية، والمشتريات، وحركة البضائع والأشخاص، وتولّي المشاريع، وتسوية المنازعات. ويعمل القانون النموذجي على مواءمة عبر الحدود للقواعد والأنظمة والقوانين والسياسات التي تنظم مشاريع الهياكل الأساسية العابرة للحدود في أفريقيا. ومن ثم، ييسر القانون استثمارات القطاع الخاص في مشاريع الهياكل الأساسية العابرة للحدود وتمويلها؛ ويكفل الشفافية، والكفاءة، والمساءلة، والاستدامة في مشاريع الهياكل الأساسية العابرة للحدود، ويعمل في الوقت نفسه على تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية وفتح الأسواق المحلية أمام التجارة الدولية.

٤- ورحب مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي بالصيغة النهائية للقانون النموذجي لمشاريع الهياكل الأساسية العابرة للحدود في أفريقيا التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وأيدها في المقرر ٦٨٥ الذي اُعتمد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، ودعا اللجنة ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة لنيباد والجماعات الاقتصادية الإقليمية إلى مساعدة الدول الأعضاء في إدماج القانون النموذجي في التشريعات الوطنية لكل منها.

باء- إنشاء منطقة تجارة حرة قارية

٥- قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدور كبير في وضع نموذج اتفاق لإنشاء منطقة تجارة حرة قارية. ويعد النموذج مساهمة كبيرة في عملية التفاوض بشأن المنطقة الحرة حيث يشمل التجارة في السلع والتجارة في الخدمات والاستثمار. وقدمت اللجنة مساعدة فنية كبيرة لاجتماعات منتدى التفاوض بشأن المنطقة الحرة، بما في ذلك من خلال تحليل طرائق التفاوض بشأن التعريفات. وساهم التحليل في اعتماد مقرر الاتحاد الأفريقي ٦٤٧ الذي وافق فيه مؤتمر القمة على طرائق التفاوض بشأن التعريفات مع تحديد مستوى الطموح بحدود ٩٠ في المائة، وحث الوزراء على الانتهاء من المفاوضات بشأن قوائم المنتجات الحساسة والمنتجات المستبعدة.

جيم- تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٦- الأمم المتحدة ملتزمة بمساعدة الاتحاد الأفريقي في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣. وهي ملتزمة أيضا بتقديم الدعم للبلدان في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، واستنادا إلى إطار آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا، قامت الأمم المتحدة بإعادة المواءمة بين مجموعاتها لتناول المواضيع الرئيسية للخطتين، وذلك للحد من تكاليف المعاملات وتعميق الاتساق فيما بين الوكالات. وقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بوضع تصور شامل للخطتين وأوجدت درجة عالية من التقارب بينهما. وقامت اللجنة أيضا بوضع وطرح أداة تُمكِّن البلدان الأفريقية من رصد مستوى امتثال خططها الإنمائية الوطنية للخطتين وتقييمه. وتكمن هذه المجموعات فيما يلي:

- النمو الاقتصادي المستدام والشامل والصناعة والتجارة والزراعة والتجهيز الزراعي والتكامل الإقليمي؛
- تطوير الهياكل الأساسية؛
- تنمية رأس المال البشري والصحة والتغذية والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛
- اليد العاملة وإيجاد فرص العمل والحماية الاجتماعية والهجرة والتنقل؛
- المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والشباب؛
- المسائل الإنسانية وإدارة مخاطر الكوارث؛
- البيئة والتوسع الحضري والسكان؛
- الدعوة والمعلومات والاتصالات والثقافة؛
- السلم والأمن.

٧- وشارك كل من مصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعداد تقرير أفريقيا الإقليمي لعام ٢٠١٧ عن خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. وقدّم *''تقريرُ التنمية المستدامة في أفريقيا لعام ٢٠١٧: تتبع التقدم المحرز في خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة''* تقييما لأداء القارة في إدماج وتنفيذ الإطارين الإنمائيين في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥. وجرى التأكيد، في هذا التقرير، على أن التقدم المحرز في الحد من الفقر في أفريقيا يتسم بالافتقار إلى الشمول واستدامة النمو القائم على السلع الأساسية، والدعوة إلى إحداث تحول هيكلي في أفريقيا يرتكز على التصنيع القائم على السلع والتعجيل بالحد من أوجه التفاوت.

ثانيا- دعم الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي

٨- لقد استند تنظيم وتقديم الدعم إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد إلى إطار آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا والمجموعات التسع المذكورة أعلاه، مع مراعاة خطة عام ٢٠٦٣. ويرد تفصيل لذلك الدعم في الفقرات التالية.

ألف- النمو الاقتصادي المستدام والشامل والصناعة والتجارة والزراعة والتجهيز الزراعي والتكامل الإقليمي

تهدف الأنشطة في إطار هذه المجموعة إلى تحقيق التحول الاقتصادي والتكامل الاقتصادي في أفريقيا

٩- نظَّم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بالتعاون مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإدارة شؤون الإعلام التابعة للأمم المتحدة، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة لنيباد، والجماعات الاقتصادية الإقليمية أسبوع أفريقيا لعام ٢٠١٧ تحت عنوان ''دعم أفريقيا متكاملة ومزدهرة تركز على الإنسان ويعمها السلام: نحو تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠''. وركز الحدث الرفيع المستوى على التقدم المحرز في تنفيذ الخطتين والتحديات المرتبطة بذلك. وجرت مناقشات بشأن الجهود الجارية بالفعل، والحاجة إلى تبادل الأفكار والتجارب ذات الأهمية البالغة في تنفيذ الخطتين. وخلال هذا الحدث، تم التشديد أيضا على أهمية آليات التمويل والحاجة إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص والتمويل المختلط، ووقف التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا. وكانت الصلة بين الهجرة وتغير المناخ وآثارها على السلم والأمن في أفريقيا موضوعا آخر من الموضوعات التي تناولها الحدث.

١٠- وتناولت الطبعة الثامنة من *تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا*، وهو منشور مشترك بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، موضوع ''تحقيق المنطقة الحرة القارية''. ويقدم التقرير معلومات محدَّثة عن حالة التكامل الإقليمي في أفريقيا، ويتضمن مناقشة لكيفية ضمان الاستفادة مما تنطوي عليه منطقة التجارة الحرة القارية المقترحة من إمكانات. ونظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدورة العاشرة للجنة التعاون والتكامل الإقليميين التي عقدت في أديس أبابا في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ تحت شعار ''تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية وتقاسم المكاسب''. وبحثت الدورة الجهود المبذولة للإسراع في تنفيذ خطة العمل لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية والمفاوضات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية.

١١- وعقدت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ندوة بعنوان ''التنمية الصناعية في أفريقيا: شرط

مسبق لكفالة الفعالية والاستدامة لمنطقة التجارة الحرة القارية'' احتفاءً بيوم التصنيع في أفريقيا. واستعرضت الندوة التي عُقدت في فيينا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ التحديات الصناعية التي تواجه أفريقيا، مع التركيز على التنمية الصناعية كأساس لتنفيذ منطقة تجارة حرة قارية. وخلال هذا الحدث، أصدرت الندوة توصيات بشأن السياسات والاستراتيجيات والأنظمة ذات الصلة من أجل وضع سياسة صناعية تتسق واتفاقات التجارة الحرة. وبالإضافة إلى ذلك، قدّم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) مساهمة فنية، وتصورا للتدفقات التجارية فيما بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات، وتحليلات للأطر التنظيمية التي تدعم الأنشطة المتصلة بالتجارة والخدمات التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وعرض نموذجَ تسوية منازعات قابلا للتكييف ليُستخدم في محفل التفاوض على منطقة التجارة الحرة القارية.

١٢- وجدّدت اليونيدو، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا تـــأكيد التزامهم بشراكة دولية واسعة النطاق لتصنيع أفريقيا على نحو شامل اجتماعيا ومستدام بيئيا، وذلك في حدث بعنوان ''العقد الصناعي الثالث من أجل أفريقيا: من الالتزام السياسي إلى إجراءات على أرض الواقع''. وخلال هذا الحدث، المعقود في نيويورك في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، اقترحت اليونيدو تنفيذ نَهجها الابتكاري الجديد لإحداث التحول الهيكلي في أفريقيا. ويستند هذا النهج إلى نموذجها القائم على تولي البلد زمام الأمر المعروف باسم برنامج الشراكات القُطرية، وهو النموذج الذي يُسخِّر الموارد المالية وغير المالية، ويعزز التكامل الإقليمي، ويحشد التعاون بين الشركاء الإنمائيين في أفريقيا لتحقيق التحول الهيكلي المطلوب.

١٣- ووقّعت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي اتفاقا لإطلاق برامج الغذاء والتغذية المدرسية المستدامة في أوغندا، وإثيوبيا، ورواندا، وكينيا. ويستند هذا المشروع، الذي يهيئ البيئة المواتية والقدرة على توفير الغذاء والتغذية المدرسية في شرق أفريقيا، إلى إطار استراتيجي يربط نظم الحيازات الزراعية الصغيرة ببرامج التغذية المدرسية التي تمنح الأولوية للتوعية التغذوية وتنمية الاقتصادات الريفية. وقامت منظمة الأغذية والزراعة ومفوضية الاتحاد الأفريقي بالتوقيع أيضا على اتفاق للتعاون الفني في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في أديس أبابا على هامش الدورة العادية الثانية للجنة الفنية المتخصصة المعنية بالزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة التي عقدت لمكافحة دودة الحشد الخريفية في أفريقيا. وبموجب هذا الاتفاق، تعمل المنظمتان معا للمساعدة على زيادة إنتاج المحاصيل ودخل المزارعين عن طريق تحسين قدرات أصحاب المصلحة بهدف كفالة السرعة في تحديد الآفات واتخاذ قرارات في الوقت المناسب تستند إلى أدلة بشأن نُهج الإدارة المناسبة والحد الأدنى من استخدام مبيدات الآفات.

١٤- وعقدت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ندوة إقليمية عن نظم الأغذية المستدامة لحمية غذائية صحية وتحسين التغذية، في أبيدجان، كوت ديفوار، يومي ١٦ و١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وقدمت الندوة توصيات عن كيفية التحسين الأمثل للنظم الغذائية المستدامة لتحسين نتائج التغذية في أفريقيا من خلال نظم غذائية متوازنة تغذويا وأساليب حياة صحية. وخلال هذا الحدث، أطلقت منظمة الأغذية والزراعة الطبعة الثالثة من *استعراض أفريقيا الإقليمي للأمن الغذائي والتغذية*، بينما أطلقت منظمة الصحة العالمية الطبعة الأولى من *التغذية في المنطقة الأفريقية لمنظمة الصحة العالمية*.

١٥- وفي إطار اتفاق التعاون الاستراتيجي بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الأغذية والزراعة، أجرت المنظمتان دورة تدريبية مشتركة بشأن رصد التقدم المحرز في تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة — القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة. وتناولت الدورة المفاهيم الرئيسية المتصلة بتطبيق ''منهجية مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي''؛ والنظرية الإحصائية الأساسية؛ وتقنيات التحليل ذات الصلة؛ وتحديد المؤشرات ذات الصلة في عملية رصد أهداف التنمية المستدامة.

١٦- ونظم مركز التجارة الدولية، من خلال برنامجه 'الشراكة من أجل الاستثمار والنمو في أفريقيا'، سلسلة من الاجتماعات في شانغشون، بالصين، لتمكين أصحاب المشاريع من الصين وأفريقيا العاملين في تجهيز المنتجات الزراعية من التواصل مع بعضهم بعضا. وقد صُمم البرنامج لزيادة النمو الاقتصادي المستدام في البلدان الأفريقية من خلال الاستثمار الذي يعتمد على الصادرات والتطوير المحلي لتجهيز المنتجات الزراعية والصناعات التحويلية الخفيفة.

باء- تطوير الهياكل الأساسية

تسعى هذه المجموعة إلى دعم تنفيذ برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، وتطوير هياكل أساسية عالية المستوى في كافة أنحاء القارة لتحسين الربط والشبكات والخدمات

١٧- واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع وكالة التخطيط والتنسيق التابعة لنيباد والاتحاد الأفريقي، التعجيل بتنفيذ برنامج عمل داكار الرامي إلى تعزيز الاستثمار في مشاريع الهياكل الأساسية الستة عشرة التي اعتمدها مؤتمر قمة داكار لتمويل الهياكل الأساسية، وذلك بواسطة أمور منها، على سبيل المثال، تعزيز شبكة الأعمال التجارية القارية، والاضطلاع بالعمل التحليلي بشأن إزالة المخاطر، وفي الآونة الأخيرة تعزيز رفع استثمارات صناديق المعاشات التقاعدية في الهياكل الأساسية إلى ٥ في المائة خلال خمس سنوات. وقدمت المنظمات الثلاث أيضا الدعم الفني لإطلاق سوق نقل جوية أفريقية موحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٧ وتنقيح واجبات ومسؤوليات هيئة الرصد التي جاء بها مقرر ياموسوكرو.

١٨- وجرى تناول الدور الذي يمكن أن تضطلع به السياحة في عملية التنمية في أفريقيا من خلال إيجاد فرص العمل في *''تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٧: تسخير السياحة لنموٍّ يفضي إلى التحول وشامل للجميع''* الصادر عن الأونكتاد. ويكمن الهدف من التقرير في تقديم التوجيه دعما لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عمل نيباد المتعلقة بالسياحة. وتضمن أيضا أربع توصيات رئيسية تتعلق بتطوير السياحة في أفريقيا: تعزيز الروابط بين القطاعات؛ وتعزيز قدرة السياحة على تعزيز النمو الشامل للجميع؛ والاستفادة من قدرات السياحة داخل المنطقة بتعميق التكامل الإقليمي؛ وتسخير السلم والاستقرار لخدمة السياحة.

جيم- تنمية رأس المال البشري والصحة والتغذية والعلم والتكنولوجيا والابتكار

تهدف هذه المجموعة إلى إيجاد سكان يتمتعون بتعليم جيد ومهارة وصحة وتغذية جيدة على أساس من العلم والتكنولوجيا والابتكار

١٩- نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دورة تدريبية لمندوبين من ٢٦ دولة عضوا بشأن تعبئة الموارد المحلية في داكار خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وترمي الدورة إلى تزويد واضعي السياسات بفهمٍ واضح للمعوقات الرئيسية التي تواجه فعالية تعبئة الموارد المحلية والدولية. وخلال التدريب، عُرضت مجموعة من خيارات السياسة العامة من أجل زيادة القدرة على زيادة تعبئة الموارد على مختلف المستويات.

٢٠- وقامت اللجنة بتنظيم ثلاثة اجتماعات لفريق الخبراء المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في أديس أبابا. وعُقدت الاجتماعات في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وركز الاجتماع الأول على إدارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطلعات خطة عام ٢٠٦٣، بينما شملت مواضيع الاجتماعين الثاني والثالث، على التوالي، بناءَ القدرات البحثية في مجال الهياكل الأساسية في أفريقيا من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفهمَ الإمكانات التي تتيحها تكنولوجيا قواعد البيانات الموسعة في أفريقيا. كما نظمت اللجنة، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، حوارا لكبار الخبراء تحت شعار ''التعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا والابتكار وخطة أفريقيا للتكامل والتنمية'' في داكار في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٢١- واستضافت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، برعاية حكومة غابون، منتدى الشباب الأفريقي بشأن الثقافة والسلام، في ليبرفيل في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وركز المنتدى على مكافحة التطرف بهدف إنشاء نظام للإنذار المبكر في وسط أفريقيا. وخلال هذا الحدث، تبادل الخبراء التجارب المتعلقة بمنع التطرف والقضاء على النزوع إليه لدى الشباب،

وأشاروا إلى مشروع دون إقليمي جديد يهدف إلى بناء قدرات الشباب في إدارة الجمعيات واكتشاف إشارات مبكرة تُنذر بإمكانية نزوع الشباب إلى التطرف والمساس بالسلم والأمن في وسط أفريقيا.

٢٢- وساعدت اليونسكو، من خلال المعهد الدولي لبناء القدرات في أفريقيا التابع لها، مفوضيةَ الاتحاد الأفريقي في وضع بروتوكول قاري لأفريقيا في مجال تنقُّل المدرِّسين، يرمي إلى تشجيع التوظيف المنصف والمحسن للمدرسين المهاجرين في جميع نظم التعليم في القارة. ويجري وضع البروتوكول في إطار خطة عام ٢٠٦٣ والاستراتيجية القارية للتعليم في أفريقيا، ويُتوخى منه أن يكون إطارا توجيهيا لتيسير إدماج النظم التعليمية الأفريقية.

٢٣- وعُقد منتدى الصحة الأفريقية الذي يرمي إلى استكشاف التحديات والأولويات في مجال الرعاية الصحية في أفريقيا في كيغالي يومي ٢٧ و٢٨ حزيران /يونيه ٢٠١٧. وأتاح الاجتماع الذي عقده المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في أفريقيا تحت شعار ''الإنسان في صدارة الاهتمامات: الطريق إلى التغطية الصحية الشاملة في أفريقيا''، منبرا لإقامة شراكات جديدة من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة. وناقش المنتدى القضايا المتصلة بتمويل الصحة والبحث والابتكار، ودور القطاع الخاص في تعزيز التغطية الصحية الشاملة في أفريقيا.

٢٤- وعقد مركزُ الخدمات الإقليمية لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، منتدى أفريقيا الثاني للشراكة والتنسيق، في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، لتسريع الجهود الرامية إلى استئصال الأمراض ''الرئيسة الثلاثة'': فيروس نقص المناعة البشرية، والسل، والملاريا في أفريقيا بحلول عام ٢٠٣٠. وناقش المنتدى واستعرض التقدم المحرز والتحديات القائمة في مجال تنفيذ التوصيات والإجراءات ذات الأولوية المتفق عليها منذ الاجتماع الافتتاحي في عام ٢٠١٦.

دال- اليد العاملة وإيجاد فرص العمل والحماية الاجتماعية والهجرة والتنقل

ينصب تركيز هذه المجموعة على ضمان مستويات عالية من المعيشة ونوعية الحياة والرفاه. وتتناول أيضا الهجرة وحماية الفئات الضعيفة

٢٥- نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، الاجتماع الاستشاري الإقليمي الأفريقي بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، في أديس أبابا يومي ٢٦ و٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. واتفق الاجتماع على أن يكون لأفريقيا خطابها الخاص عن الهجرة وأن تتولاه بنفسها حتى يتضمن الاتفاق العالمي للهجرة نظرة القارة وأولوياتِها على نحو كاف. وأتاح الاجتماع محفلا لأفريقيا لتحديد قضايا الهجرة الرئيسية وإبرازها؛ وتحليل الرؤى والأولويات الإقليمية؛ وتحديد التزامات وتوصيات قابلة للتنفيذ؛ وتحديد الوسائل الكفيلة بالتنفيذ ومناقشتها، واستعراض الآليات على الصعُد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي.

٢٦- وكان لمنظمة العمل الدولية دور أساسي في إنشاء منتدى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعني بمنع المنازعات وحلها. وقد استضافت حكومة جنوب أفريقيا الاجتماع الرامي إلى إنشاء المنتدى، وذلك في ديربان بجنوب أفريقيا، يومي ١٨ و١٩ تموز/يوليه ٢٠١٧. وخلال الاجتماع، تبادلت الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الخبرات والمعلومات المتصلة بالبنيات والآليات والعمليات والإجراءات والتحديات المؤسسية ذات الصلة بعملية إعمال العدالة في سوق العمل من خلال منع المنازعات وحلها. وقرر الاجتماع أن يضطلع المنتدى بتعزيز نُهج منسَّقة لمنع المنازعات وحلها.

هاء- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب

تهدف هذه المجموعة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع مجالات الحياة ومشاركةِ الشباب والأطفال وتمكينهم من خلال تسخير العائد الديمغرافي

٢٧- بدأت المرحلة الثالثة من البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، التي تغطي الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بربط البرنامج بالهدف ٥-٣ من أهداف التنمية المستدامة - القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وسيركز البرنامج على البلدان التي لديها أعلى معدلات تشويه للأعضاء التناسلية للإناث، بهدف تغيير القواعد الاجتماعية في المجتمعات المحلية المتضررة وفي الوقت نفسه العمل مع الحكومات من أجل وضع نظم استجابة وطنية عملية. وفي إطار هذا البرنامج، عقد صندوق السكان، بشراكة وثيقة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي

ووزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية في غانا، اجتماعا وزاريا رفيع المستوى بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، في أكرا يومي ١٥ و١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، في إطار حملة التعجيل بخفض وفيات النفاس التي نُظمت في إطار ''أسبوع أفريقيا''.

٢٨- واستضاف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الاتحاد الأفريقي، في أكرا في الفترة من ٢ إلى ٤ آب/أغسطس ٢٠١٧، حوارا بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الجماعات الاقتصادية الإقليمية وتوثيق النماذج القائمة للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣. وشكل الحوار، الذي ركز على التحديات والفرص المتاحة من أجل تحسين إعمال المساواة بين الجنسين، جزءا من مشروع مفوضية الاتحاد الأفريقي الذي يحمل عنوان ''إيجاد بيئة مواتية للتمكين الاقتصادي للمرأة ومشاركتها السياسية في أفريقيا''، الذي يتلقى الدعم الفني من مركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للخدمات الإقليمية في أفريقيا.

٢٩- ونظمت اليونسكو دورة تدريبية للمدرسين بشأن التربية المراعية للاعتبارات الجنسانية من أجل بيئة تعلُّم شاملة للجميع ومراعية للاعتبارات الجنسانية ومواتية للفتيان والفتيات في إثيوبيا، كجزء من الشراكة بين اليونسكو ومجموعة HNA الصينية لتعليم الفتيات والنساء. ونظمت اليونسكو أيضا دورة تدريبية عن الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب وريادة الأعمال للنساء الشابات في الصومال كجزء من مشاريع محو الأمية وتعليم المهارات الحياتية، وأطلقت المرحلة الثانيةَ من مشروعها ''من أجل تعليم أفضل للنهوض بأفريقيا''، الذي يشجع على تنمية المهارات وعمالة الشباب في كل من إثيوبيا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وكينيا، ومدغشقر.

٣٠- ونظم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في أيار/مايو ٢٠١٧ دورة على شبكة الإنترنت من ثمانية أسابيع مصممة خصيصا لـــــ٨٠ مشاركا من منطقة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وكان موضوع الدورة هو تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات التجارية من خلال دمج الاعتبارات الجنسانية في صياغة السياسات وتنفيذها، وفي المفاوضات التجارية وغيرها من الاتفاقات. وانصبَّ تركيز مناقشات الدورة على التفاعلات بين التجارة والاعتبارات الجنسانية وصلاتها باستراتيجيات البلدان للتنمية الشاملة وتأثير التكامل التجاري على النتائج الجنسانية في البلدان الأعضاء في السوق المشتركة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

٣١- وفي سبيل تعزيز القدرات القيادية لدى المرأة في أفريقيا، أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والبعثة الدائمة لألمانيا شبكة القيادات النسائية الأفريقية، في أعقاب المنتدى الرفيع المستوى للقيادات النسائية من أجل التحول في أفريقيا، الذي عُقد في نيويورك في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧. ويكمن

الهدف من هذه المبادرة في تعزيز التحول في أفريقيا مع التركيز على الحوكمة والسلام والاستقرار.

واو- المسائل الإنسانية وإدارة مخاطر الكوارث

تهدف هذه المجموعة إلى ضمان تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الموقف الأفريقي الموحد إزاء فعالية العمل الإنساني، والاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للحد من مخاطر الكوارث، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥- ٢٠٣٠

٣٢- قَدَّمت استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث الدعمَ لمفوضية الاتحاد الأفريقي من خلال تحديد الأنشطة ذات الأولوية من مصفوفة برنامج العمل لتنفيذ إطار سنداي في أفريقيا للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨-٢٠٢٠. كما تساعد المفوضية في جهودها الرامية إلى زيادة عدد قواعد البيانات الوطنية عن خسائر الكوارث التي وضعتها الدول الأعضاء وإلى وضع برنامج تدريبي لطرح جهاز رصد إطار سنداي في عام ٢٠١٨، وهو أداة إدارة لمساعدة البلدان على وضع استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث، واتخاذ قرارات في مجال السياسة العامة تكون على بيّنة من المخاطر، وتخصيص الموارد للحد من مخاطر كوارث جديدة.

٣٣- وساهمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في تنفيذ مشروع الاتحاد الأفريقي للقانون الإنساني والتدريب، الذي يشكل جزءا من خطة عمل الاتحاد الأفريقي العشرية. ويرمي المشروع إلى نشر وتعزيز تنفيذ الصكوك الناظمة للاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز الحوكمة في المسائل الإنسانية في أفريقيا. واشتركت مفوضية شؤون اللاجئين ومفوضية الاتحاد الأفريقي في تنظيم البرنامج التدريبي الثاني في القانون الإنساني والسياسات في مالابو في الفترة من ٦ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. واستنادا إلى موضوع ''الآثار القانونية والسياسية والاجتماعية الاقتصادية المترتبة عن الهجرة، وحالة اللاجئين والمشردين داخليا في أفريقيا''، شمل التدريب ست مواد: مقدمة إلى الحالة الإنسانية الأفريقية؛ والإطار الدولي لحماية اللاجئين ومساعدتهم؛ والإطار الإقليمي لحماية اللاجئين ومساعدتهم؛ ودراسة حالة إفرادية بشأن التشرد الداخلي؛ والأطر التنظيمية الدولية والأفريقية بشأن التشرد الداخلي؛ ومعالجة الأسباب الجذرية والحلول الدائمة؛ وتنفيذ صكوك الاتحاد الأفريقي.

٣٤- واستضافت المنظمة الدولية للهجرة الاجتماع الأول لعمليتِها التشاورية الإقليمية الخاصة بالهجرة في الدول الأعضاء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي،''حوار بشأن الهجرة في الدول الأعضاء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي''، في مدينة لوساكا في شهر تموز/يوليه ٢٠١٧. وسمح هذا الاجتماع الذي عقد تحت عنوان ''تعزيز التعاون الإقليمي والقدرة على التنقل من خلال فعالية آليات الحوكمة والبيانات والحوار''، بتبادل المعلومات والتعاون فيما بين الدول الأعضاء

وأدى في نهاية المطاف إلى وضع نهج إقليمي وشامل للتعامل مع الهجرة. وأتاح الاجتماع أيضا محفلا للمشاركين للدخول في حوار غير ملزم مماثل للحوار بشأن الهجرة في الجنوب الأفريقي والحوار بشأن الهجرة في غرب أفريقيا.

زاي- البيئة والتوسع الحضري والسكان

تهدف هذه المجموعة إلى تحقيق اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئيا وقابلة للتكيّف مع تغيّر المناخ وتنفيذ صكوك الاتحاد الأفريقي وإعلان أديس أبابا بشأن السكان والتنمية في أفريقيا إلى ما بعد ٢٠١٤.

٣٥- صدّقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وموئل الأمم المتحدة بصورة مشتركة على إطار إقليمي موحد لدعم تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في أفريقيا. وبموجب هذا الإطار، فإن البلدان الأفريقية مطالبة بإدماج التوسع الحضري في أولوياتها الإنمائية الوطنية وربطه بها على نحو استراتيجي. وتحددُ الخطة الحضرية الجديدة، التي انبثقت عن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، المعقود في كيتو في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الإطار العالمي للتنمية الحضرية على مدى السنوات العشرين القادمة.

٣٦- ويقدم موئل الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا مجموعة متكاملة من الأدوات لمساعدة البلدان على إجراء الرصد الحضري والوفاء بالشروط المحددة بطريقة سلسة. وتمثلت اثنتان من الأدوات في مؤشر ازدهار المدن والعينة الوطنية من المدن. ونظمت الجهتان معا أيضا حلقة عمل فنية بشأن أهمية التصنيف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومنهجيات التصنيف لتحقيق المؤشرات غير المكانية للهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة- جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة- لبلدين تجريبيين، هما بوتسوانا وتونس. وأتاحت حلقة العمل منبرا للمشاركين لتبادل الرؤى عن التجارب الوطنية والتحديات المتصلة بإنتاج بيانات مصنفة، وإيجاد حلول مبتكرة لتلبية احتياجاتها في مجال البيانات المصنفة المتصلة بالهدف ١١ وبالفجوات في القدرات (الإحصائية)، والفرص المتاحة لتعزيز النظم الإحصائية الوطنية من أجل إنتاج البيانات المصنفة.

٣٧- ونظم المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط حوار سياسات رفيع المستوى في سياق موضوع التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٧ الذي يحمل عنوان ''التوسع الحضري والتصنيع من أجل التحول في أفريقيا''. وركزت المناقشات خلال الحدث على التوسع الحضري وآثاره على الجهود الرامية إلى تعزيز الإنتاجية الزراعية والصناعية. وعلاوة على ذلك، تناول المشاركون، خلال الحدث أيضا، الإجراءات الممكنة الكفيلة بالتعجيل بالتصنيع لجعله عاملا حافزا للتحول الهيكلي في أفريقيا، وذلك بالاستفادة من الإمكانات الناشئة عن التوسع الحضري السريع، استنادا إلى الحالات في إثيوبيا وجمهورية الكونغو

الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، ورواندا، والسودان، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، ومدغشقر، والمغرب، وموزامبيق، ونيجيريا.

٣٨- وأطلقت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة مشروعا لتعزيز السلام في حوض بحيرة تشاد من خلال الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. ويرمي مشروع ''تطبيق نموذج المحميات الحيوية العابرة للحدود ومواقع التراث العالمي من أجل تعزيز السلام في حوض بحيرة تشاد من خلال الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية'' إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد لحماية الموارد المائية والأحيائية والثقافية لحوض بحيرة تشاد وإدارتها عبر حدودها من أجل دعم الحد من الفقر وتعزيز السلام.

حاء- الدعوة والمعلومات والاتصالات والثقافة

تهدف هذه المجموعة إلى جعل أفريقيا شريكا رئيسيا في الشؤون العالمية وتعزيز التعايش السلمي في القارة والنهضة الثقافية الأفريقية

٣٩- نظم مكتب اليونسكو الإقليمي لشرق أفريقيا مؤتمر المائدة المستديرة الوزاري الإقليمي المعني بحماية التراث الثقافي، في بالاكلافا، موريشيوس، يومي ١٨ و١٩ تموز/يوليه ٢٠١٧. وركز المؤتمر على حماية التراث الثقافي في أوقات النزاع المسلح ومكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية. وفي ختام المؤتمر، أصدر وزراء أفريقيا الحاضرون بيانا مشتركا دعوا فيه إلى تعزيز أوجه التآزر من أجل حماية التراث الثقافي في شرق أفريقيا والدول الجزرية المجاورة في المحيط الهندي، وأكدوا عزمهم التصديق على الصكوك الدولية الشارعة في مجال حماية التراث الثقافي. وفي الوقت نفسه، عقدت اليونسكو في داكار اجتماعا لفريق عامل إقليمي ركّز على الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية في منطقة الساحل.

طاء- الحوكمة والسلم والأمن

تهدف هذه المجموعة إلى تقديم الدعم في مجالات منع النزاعات، وإدارة الأزمات، وحل النزاعات الجارية، والمساعدة الانتخابية

٤٠- وقعت الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي الإطار المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، في نيويورك في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥. ويشمل الإطار أربعة مجالات عمل رئيسية هي: منع النزاعات والوساطة فيها والحفاظ على السلام؛ والتصدي للنزاعات؛ ومعالجة الأسباب الجذرية؛ ومواصلة استعراض الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وتعزيزها. وحُددت أولويات لتعزيز التنسيق بين الاتحاد الأفريقي وأجهزة الاتحاد الأفريقي ذات الصلة والجماعات الاقتصادية الإقليمية لإيجاد أوجه تآزر أفضل بين هيكل الحكم في أفريقيا ومنظومة السلم والأمن الأفريقية.

٤١- ونظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالنزاعات والتنمية في القرن الأفريقي في أديس أبابا، في الفترة من ١٣ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وكان المؤتمر يرمي إلى تبادل استنتاجات تقارير القرن الأفريقي والبحيرات الكبرى و''حدود الرعي الجديدة'' مع أصحاب المصلحة الرئيسيين والدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد). وقد ركز المؤتمر على تحليل الأسباب الجذرية للنزاعات وأثرها على التنمية. كما نظمت اللجنة حوارا عن موضوع ''الحوكمة الرشيدة في إدارة الأراضي في منطقة إيغاد''، في أديس أبابا يومي ٨ و٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وانصبت المناقشات أثناء الحوار على تنفيذ إعلان الاتحاد الأفريقي بشأن الأراضي، لا سيما فيما يتعلق بإدارة الأراضي وأهمية استفادة أفريقيا المثلى من موارد الأراضي لمواجهة تحديات الفقر وانعدام الأمن الغذائي والتغذوي والكوارث الطبيعية والتدهور البيئي.

٤٢- وركز المؤتمر الاقتصادي الأفريقي لعام ٢٠١٧ الذي اشتركت في تنظيمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الأفريقي على الحوكمة المفضية إلى التحول الهيكلي. وكان المؤتمر الذي عُقد في أديس أبابا، في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، يهدف إلى مساعدة واضعي السياسات والباحثين في سعيهم من أجل النجاح في تحويل الاقتصادات الأفريقية، وهو ما يقتضي حوكمة فعالة تستند إلى مجموعة من المؤسسات والمنظمات التي تتسم بالشمول والاستجابة والشفافية والمساءلة.

٤٣- ونظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالشراكة مع المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، حوارا رفيع المستوى بعنوان: ''مستقبل الحوكمة في أفريقيا: هل يكون وضع مفهوم جديد للحوكمة الأداة الرئيسية لتسريع خطة الرفاه؟''، وذلك في أكرا يومي ٢٩ و٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وتبعا للحوار، صيغ إطار مفاهيمي لوضع خارطة طريق لإحداث تحول في الحوكمة في أفريقيا، استنادا إلى الواقع الأفريقي، وللاستجابة للاحتياجات الأفريقية. وسيكون هذا الإطار أساسا لوضع نظرية للتغيير ستُستخدم لتعميق التحول نحو الحوكمة الديمقراطية في أفريقيا.

٤٤- وعقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقة عمل تدريبية فنية لمساعدة البلدان الأفريقية في جمع البيانات من الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالحوكمة والسلام والأمن باستخدام الوسائل الإلكترونية لتمكينها من إنتاج بيانات جيدة ومنسقة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. وستُستخدم البيانات في توجيه استجابات السياسة العامة، وتعد الدراسات الاستقصائية جزءا من الاستراتيجية المتعلقة بمواءمة الإحصاءات في أفريقيا، وهي مبادرة مشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

ثالثا- الدعم المقدم من الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

ألف- الدعم المقدم للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران

٤٥- قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المساعدة الفنية لأوغندا، وكوت ديفوار، وليبريا لإتمام عملية التقييم الذاتي وتقرير الاستعراض القُطري. كما قدمت المساعدة الفنية لجمهورية تنزانيا المتحدة من أجل مواءمة برنامج العمل الوطني للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران مع خططها الإنمائية الوطنية.

٤٦- وبالإضافة إلى ذلك، نظمت أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران اجتماعين لفريق الخبراء للتصديق على دراسة أجرتها الآلية عن العقبات المرتبطة بالتحول في أفريقيا وعلى نظام الآلية التوجيهي للرصد والتقييم والإبلاغ. وعُقد الاجتماع الأول في كيغالي يومي ١٥ و١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بينما عقد الاجتماع الأخير في جيبوتي يومي ٣٠ و٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وكان من النتائج الرئيسية للاجتماع الثاني تشكيل لجنة مسؤولة عن المواءمة بين مؤشرات الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وخطتي عام ٢٠٦٣ وعام٢٠٣٠، ورصد النتائج الرئيسية للخطتين في مجال الحوكمة. وسيُستخدم النظام التوجيهي للرصد والتقييم الإبلاغ المقترح بمثابة المبدأ التوجيهي لمجالس الإدارة الوطنية وأصحاب المصلحة الآخرين في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في تنفيذ أنشطة الرصد والتقييم والإبلاغ.

٤٧- وعُقدت حلقة عمل للتوعية بالآلية الأفريقية لاستعراض الأقران خاصة بشمال أفريقيا في القاهرة يومي ١٠ و١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، عقب انعقاد حلقة عمل وطنية للتوعية خاصة بمصر لتشرع في عملية التقييم الذاتي. وتهدف حلقة العمل الخاصة بشمال أفريقيا إلى تعزيز معارف البلدان المشاركة بشأن الدور الذي تضطلع به الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في تعزيز الحكم الرشيد والمساءلة والسلام والأمن والتنمية في أفريقيا.

باء- الدعم المقدم للجماعات الاقتصادية الإقليمية

١- في مجال سياسة الاقتصاد الكلي

٤٨- قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خدمات استشارية لواضعي السياسات من أجل تحسين وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات موجهة لتحقيق نمو مستدام وعادل في سياق أهداف التنمية المستدامة. ويتعلق الأمر بواضعي السياسات من إثيوبيا، وأوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وجيبوتي، وزمبابوي، والصومال، وغامبيا، وغانا، وكينيا، وليبريا، أو واضعي سياسات يعملون لأمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وقدمت اللجنة أيضا مساعدة فنية لبنن في وضع خطتها الإنمائية الوطنية، ووُقعت مذكرات تفاهم مع بوركينا فاسو، والسودان، وليبريا، ونيجيريا لتقديم المساعدة الفنية في أنشطة

عديدة من قبيل التطوير والتخطيط والإحصاءات، وإدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الإنمائية الوطنية، وإدارة أطر الاقتصاد الكلي، والتفاوض على عقود التعدين.

٤٩- وعُقد مؤتمر عام ٢٠١٧ لمعهد القرن الأفريقي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية بشأن اقتصادات إيغاد في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ في الخرطوم، تحت شعار ''بطالة الشباب وإيجاد الفرص من خلال التجارة والاستثمار في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية''. وأتاح المؤتمر منبرا لواضعي السياسات من الدول الأعضاء في إيغاد لاكتساب المعرفة بشأن السياسات المناسبة في مجالات التجارة والاستثمار ووضع السياسات الاجتماعية الشاملة التي ستكون مفيدة في وضع سياسات ترمي إلى تيسير التجارة والاستثمار في منطقة إيغاد وتعزيزها.

٥٠- وعُقد الاجتماعان الثاني والثالث للفريق العامل المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة في نيروبي في حزيران/يونيه ٢٠١٧، وفي أبيدجان، كوت ديفوار، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، على التوالي. وخلال الاجتماعين، وضع الفريق الصيغة النهائية لخطة العمل الخاصة بمشروع مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وهي الخطة التي من المقرر أن تُنفذ في عام ٢٠١٨، وربما لفترة أطول. وتدعو خطة التنفيذ إلى إنشاء اتحاد لأصحاب المصلحة للإشراف على تنفيذ المشروع ووقف نمو التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا في نهاية المطاف.

٢- التصنيع (التكامل الإقليمي)

٥١- قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم لاستعراضات منتصف المدة الخاصة بالمبادرات الاستراتيجية، مثل برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، ومنطقة التجارة الحرة القارية، وقانون فرص النمو في أفريقيا من خلال الدعوة واقتراح خيارات في مجال السياسة العامة. كما قدمت مساعدتها الفنية لفرقة العمل الثلاثية للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، لا سيما لعملية التفاوض من أجل إقامة منطقة تجارة حرة إنمائية، وهو الأمر الذي شمل المساندة الفنية، والبحوث، والتحليلات المتعلقة بالسياسات التجارية وتقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة الفنية في مجال السياسات الصناعية والتجارية لسيراليون، وغامبيا، وغينيا، وكينيا، وملاوي، ونيجيريا.

٥٢- وأطلقت جماعة شرق أفريقيا، بالشراكة مع اليونيدو وحكومة جمهورية كوريا، تقرير القدرة التنافسية الصناعية لجماعة شرق أفريقيا لعام ٢٠١٧، في دار السلام في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. واستنادا إلى موضوع ''تسخير سوق جماعة شرق أفريقيا لحفز النمو والقدرة التنافسية الصناعية''، فإن التقرير يتضمن تقييما للأداء الصناعي لجماعة شرق أفريقيا مقارنة بالمناطق والأمثلة الأخرى التي يحتذى بها في آسيا وأفريقيا، ويسلطُ الضوء

على مسارات التصنيع الاستراتيجية القصيرة والطويلة الأجل التي ينبغي لجماعة شرق أفريقيا أن تسلكها.

٥٣- وقدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، دعما فنيا لاجتماع خبراء نظَّمته الجماعة بشأن أساليب تجارة السلع والخدمات في منطقة التجارة الحرة القارية. وعقد الاجتماع في أكرا يومي ١٦ و١٧ أيار/مايو ٢٠١٧.

٣- التخطيط الإنمائي والإدارة العامة وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا

٥٤- استضافت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووزارة الميزانية والتخطيط الوطني في نيجيريا حوارا سياساتيا رفيع المستوى بشأن دمج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الوطنية، في أبوجا، نيجيريا، في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. ويكمن الهدف الرئيسي من هذا الحوار في مناقشة المحتويات والنهج ذات الصلة، بما في ذلك الأدوات والمبادئ التوجيهية، من أجل إدماج أهداف التنمية المستدامة في عمليات التخطيط الإنمائي الوطنية، مع التركيز بصفة خاصة على تخطيط السياسات وتنفيذها ورصدها وتقييمها والإبلاغ عنها.

٥٥- وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المساعدة لأوغندا، وتشاد، وتوغو، وجيبوتي، ورواندا، وزمبابوي، ومدغشقر، وجماعة شرق أفريقيا في مجال التعامل مع المسائل المتعلقة بالاقتصاد الأزرق، والتي تشمل، من بين مجالات أخرى، موارد الطاقة، والتعدين، ومصائد الأسماك والحياة البحرية، والسياحة والنقل البحري، والتجارة. ونجد من بين الإنجازات الملحوظة الدعمَ المقدم لتشاد في صياغة سياسات التعدين والقوانين التي تتماشى ومبادئ الرؤية الأفريقية في مجال التعدين.

٥٦- ونظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع الأونكتاد وحكومة غينيا الاستوائية، دورة تدريبية مدتها أربعة أيام لبناء القدرات في مجال التفاوض بشأن عقود التعدين وآثارِ هيكلة قطاع الصناعات الاستخراجية على الاقتصاد، وذلك في مالابو من ١٥ إلى ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٧. وتعاونت اللجنة أيضا مع المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط لصقل مهارات كبار موظفي الخدمة المدنية الأفريقيين في مجال صياغة عقود التعدين وإدارتها في دورة تدريبية نظمت في داكار في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت اللجنة حلقة العمل السنوية الثالثة بشأن الاتفاقات الاقتصادية الدولية في أكرا في الفترة من ٥ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. واكتسب المشاركون فيها رؤية عميقة عن تقنيات المفاوضات الاقتصادية الصحيحة في السياق الأفريقي فيما يتعلق بالاتفاقات التجارية، واتفاقات الضرائب، وعقود الموارد الطبيعية، واتفاقات الاستثمار.

جيم- توحيد أداء الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له – آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا

٥٧- استضافت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعين لفريق الخبراء يتعلقان بالاتحاد الأفريقي ونيباد، في نيروبي في تموز/يوليه ٢٠١٧. واستعرض الاجتماع الأول، المعقود يومي ١٠ و١١ تموز/يوليه، مشروع تبادل المعلومات وشبكة التعاون وخطة التنفيذ وأقره. وسيعمل الإطار بمثابة دليل لتعزيز فعالية تنسيق عمل مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى دعم الاتحاد الأفريقي وبرنامجه المتعلق بنيباد على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي. ويشمل الإطار الإدارة والاتصالات والتعاون داخل المنظمة، وسيُستخدم لإنشاء منبر لآلية التنسيق الإقليمي للجنوب الأفريقي وآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا. وناقش الاجتماع الثاني، المعقود يومي ١٢ و١٣ تموز/يوليه، تقرير الاستعراض النهائي الذي يجري كل ثلاث سنوات للبرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي والخطة الانتقالية من أجل تجديد الشراكة بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية. واستعرض المشاركون وقيموا أثر البرنامج وفعاليته من خلال مراعاة توصيات الاستعراض الثلاثي السنوات الأول والثاني.

رابعا- خاتمة

٥٨- ستواصل منظومة الأمم المتحدة تقديم الدعم لتحقيق تطلعات الاتحاد الأفريقي ومبادراته وبرامجه في تنفيذه الإصلاحات بعيدة المدى التي وافق عليها مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي. وستواصل منظومة الأمم المتحدة أيضا تقديم الدعم الفني الملموس للاتحاد الأفريقي في تنفيذ قراراته المختلفة على الصعُد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي. وفي هذا الصدد، ستواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بدور رائد في إدماج القانون النموذجي لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا في البلدان الأفريقية حسب توجيهات مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، بناء على طلب من البلدان الأفريقية. وستواصل أيضا مساعدة الدول الأعضاء على الاستفادة من المنافع التي يتيحها قانون النمو والفرص في أفريقيا وعلى وضع الصيغة النهائية لمنطقة التجارة الحرة القارية وتنفيذها تنفيذا كاملا.